

Nader Hashemi and Danny Postel (eds.).

Sectarianization: Mapping the New Politics of the Middle East

(London: Hurst and Co. Ltd., 2017). 276 p.

التّطييف: خرائط السياسة الجديدة في الشرق الأوسط(*)

ريما ماجد (**)

أستاذة مساعدة في علم الاجتماع، الجامعة الأميركية في بيروت.

- 1 -

يُعدّ كتابُ التّطييف: خرائط السّياسة الجديدة في الشرق الأوسط تحرير نادر هاشمي وداني بوستيل والذي نُشر مؤخّراً، إسهاماً بارزاً في دراسة الطائفية، ذاك المفهوم المُفرَط الاستخدام رغم افتقاره إلى دراسة وافية من الناحية النّظرية في تحليل «منطقة الشرق الأوسط». ينطلقُ الكتابُ من منظور بنائيٍّ يتحدّى «الاستناد الكسول والاستشراقي إلى الطائفية كتَعليل جامع للمآسي التي تنخُر جسدَ الشرق الأوسط راهناً» (ص 4). إذ يلمسُ القارئُ أنّ الكتابَ يقترح تحوّلاً في مسرى تناول النّقاش الدّائر، من جدل يستند إلى منهج الماهياتية أو منهج الاستشراق الجديد (ص 2) الذي يُحيل جذورَ الطائفية على صراع قديم العهد، إلى الانعطاف نحو جدال يتبنّى نهجاً أكثر دينامية يُراعي عملية التّطييف ويختبرُ قدرة عمليات التّعبئة العلمانيّة على التحوّل إلى معاركَ ذات طابع تطييفيٍّ. ولئن لا يخفى النهجُ القائمُ علىً المقاربات البنائية (Constructivist) في نقاشات العلوم الاجتماعية حول سياسات الهويّة والصراعات ولا هو بحديث العهد، إلّا أنّ الكتابَ يمثّلُ إضافةً جوهرية ستُثري الأدبيات في مثل هذه الموضوعات الكبرى التي تُعنى بالشرق الأوسط تحديداً، كما يضيف إلى النقاشات أضواء ويتيح أفكاراً ورؤى جديدة بالغة الأهمية يمكن اعتمادها في دراسة ظاهرة التعصّب الطائفي على نطاق أوسع.

- 2 -

ينقسمُ الكتاب إلى جزأين إثنين. يعتني القسمُ المفاهيمي الأوّل بالسّياق التاريخيّ والجيوسياسيّ الذي يكتنفُ ظاهرةَ التَّطييف في الشَّرق الأوسط،

(*) البريد الإلكتروني: rima.majed@aub.edu.lb

(**) سيصدر هذا الكتاب باللغة العربية عن مركز دراسات الوحدة العربية قريباً.

مُجيلاً النّظرَ في المجال النظريّ. أمّا الجزءُ الثاني فيعرضُ سلسلةً من دراسات حالات قُطريةٍ ثريّة توفّر تحليلاً لعمليات التّطييف في تسعة بلدانٍ مختلفةٍ وهي باكستان، والعراق، وسورية، وإيران، والسّعودية، واليمن، والبحرين، ولبنان، والكويت. وقد ألّف فصولَ الكتاب باحثُون في حقول معرفية متنوّعةٍ ولا سيَّما العلوم السّياسية، والعلاقات الدّولية، والتاريخ، والأنثروبولوجيا، والدّراسات الدّينية. وهناك تناغم في التأليف بين الباحثين البارزين ذوي الخبرة الطويلة في مجالاتهم والباحثين الشبّان الذين يتمتعون بدرجة عالية من الجدية والإبداع. يركّز الإطار العامُّ للكتاب في مُقدّمته كما في خاتمته أساساً على مقاربةٍ قائمةٍ على العلوم السّياسية/العلاقات الدّولية تُعنى بمسألة الدّول والجغرافيا السّياسية ومجال صنع القرار. إلّا أن الكتابَ يفتقر إلى تناول كيفية انسياب السّرديات الطائفية الكبرى من مستوى إقليمي إلى مستوى اجتماعي محلّي، أو إلى الفَحص عن دوافع انقياد الناس وراء القيادات الطائفية والائتمام بهم بوصفها موضوعات جوهرية. وعليه، فوّت ذلك ميكانيزماتٍ جوهريةً تستخدمها الطائفية كأداة للتّعبئة مثال المحسوبية إثبات الهوية. بعبارة أخرى؛ أفردَ الكتابُ حيزاً كبيراً لدراسة العمليّات السّياسية للطائفية؛ بينما لم يكن للعمليات الاجتماعية والاقتصادية حيزٌ يذكرُ رغم الإحالة عليها في مختلف فصول الوصاية والزبائنية، كما تأثير الرأسمالية والنمط النيوليبرالي في مسألة التّعبئة من أجل الكتاب دون أن يميطَ عنها اللثامَ بالضرورة.

- 3 -

بينما تُشير مقدمّةُ الكتاب إلى التّركيز لا على مسألة «الكيفيّة» فحسب، وإنّما أيضاً على إبراز «السّبب» سعياً إلى تفكيك عملية التّطييف (ص 4)، إلّا أنَّ عدداً قليلاً جداً من الفصول تَضمّن تبياناً صريحاً وواضحاً للمزاعم السّببية التي تَفي بالإجابة عن الأسئلة المتعلّقة «بالأسباب». لقد أبرزت أغلبية الفصول المتضمّنة مسألةَ تعقيد الظاهرة محلّ الدّراسة وضرورة التفحّص في طبيعتها متعدّدة الأوجه مع محاولة فهم التّقاطعات المتنوّعة التي تَحدُث على المستوى الجيوسياسي والمحلّي والإقليمي والاقتصادي والسّياسي والاجتماعي. لذلك يُلاحظ أن من بين أهم مكَامن قوّة الكتاب الرئيسية تركيزُه على آليات عمليّات التّطييف وديناميّاتها، مع الإقرار بتعقيدها أكثر من مجرّد استجلاء النظر في العوامل المسبّبة لها. وعليه يبدو انصباب الكتاب على مسألة «الكيف» أكثر منها على المسألة المتعلّقة بالأسباب. وهنا تكمن بالتحديد ميزة إسهام الكتاب.

من أهمّ مواطن قوّة الكتاب وضعُه مصطلحَ «التّطييف» (Sectarianization) بدل استخدام مصطلح «الطائفية» (Sectarianism) في إشارة إلى الظاهرة وإلى التّدليل على طبيعتها المتحرّكة غير الثابتة وتجاوز الإدراك بكونها: «قوة عبر - تاريخية يتّسم بها العالم الإسلامي وخاصيةٌ دائمة وثابتة

لا تتغيَّر منذ القرن السّابع حتى اليوم» (ص 5). يمثّلُ هذا النهجُ الجسرَ الذي يَعبُر هُوّةً بارزةً بين المعارف التي يتمُّ إنتاجها حول مواضيعَ تتعلّقُ بتعبئة القوى العرقية/الإثنية وسياسة إثبات الهويّة في تخصُّصات العلوم الاجتماعية - مثال العلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا... إلخ. - وبين العديد من تقارير دراسات المناطق/(أي حقول الدّراسات شرق - أوسطية) التي ظلّت تعتمد منهجاً عفّا عليه الزمن، قائماً على اعتبارات الماهياتية وتجعل من الدّيناميات السّياسية استثناءً في منطقة «الشرق الأوسط». يلتمسُ القارئُ ذلك في ثنايا الفصل الرائع لأسامة مقدسي والذي يتصدّر فصول الكتاب إذ يرد ما يلي: «لا تتّسم الطائفية بميزاتٍ غريبة، بل بسماتٍ هوياتيةٍ خاصة» (ص 34). يتناغم هذا المسرود مع التّمييز الذي نَحته آصف بيات (2013) بين النهج الاستشراقي الذي يبحثُ في الشرق الأوسط باعتباره «استثناءً» وبين السرديات الأكثر توازناً والتي تؤرخ الحالة قيدَ الدّراسة وتنظر إلى «خصوصيتها» وتعتبرُها تجري في سياقٍ معيّنٍ.

تكمنُ نقطةُ القوّة البارزة الأخرى في الكتاب في اعتماده النهجَ المقارنَ بغيةَ التبصُّر في المسألة الطائفية في مواءمة مع الأمثلة السّلبية، والنّظر في التّباينات التاريخية والتّفاوت الجغرافي لتحليل ظاهرة التعصّب الطائفي راهناً. باتَ من الأهمية الحاسمة طرحُ الأسئلة: «لماذا الآن؟ و«لماذا هُنا؟» و«كيف؟» من أجل تخطّي الماهياتية والاستثنائية التي التمسنا رفض الكتاب لها منذ البداية. يُمثّل هذا عنصراً بالغَ الأهمية في تعزيز نهج جديدٍ يهدف إلى فهم الطائفية واقتراح منهاج بحث جديد يكبّ على دراسة حالات التّطييف ضمن سياقاتها المعيَّنة يتعدّى بذلك منهاج الاستشراق الجديد. يتيح الثراء الذي اتسمت به دراساتُ الحالات التّسع المعروضة في الكتاب، إضافةً إلى التّباين في تركيزها ومدى عمقها، للقارئ التأمّلَ في مسألة الطائفية قيد الدّراسة على نحوٍ مقارن نسبيّاً وبعين نقدية.

- 4 -

لكن، بينما نجح الكتاب في التوصّل إلى وضع خطة بحثٍ جديدةٍ واقتراح مقاربةٍ نقديةٍ لفهم سياسة إثبات الهوية في «الشرق الأوسط»، إلا أنّه يمكن إبراز ثلاث ثغرات أساسيةٍ: تتمثّلُ الأولى بمُغازلة البعض من مُؤلفي الكتاب وفي مراحل عـدّة من الفُصول، لمختلف أنـواع ممّا يمكن تَسميتُه: «الماضوية/الماهياتية الحديثة» (Neo-primordialism/essentialism)، حيث تربط مركز الأولى على وجود بنى اجتماعية ربطتها الـعـادات والثقافات المشتركة والقديمة؛ بينما تتسم الثانية بمقاربة المستشرقين المفرطة باستثنائية الشرق. يستند متن الفصل التّمهيدي بقوّةٍ إلى نصّ الباحث ولي نصر المُعاد نشرُه والذي رغم إقراره بالتّقييدات التي تفرضُها الماضوية إلّا أنّه ما فتئ يُجانب جدوى اعتماد هذه الأطروحة في فهم الشرق الأوسط حدّ دحضها إلى حدّ كبير

(ص 6). تغدو مسألة التمسُّك ببعض هذا التفكير الماهياتي مربكاً حدَّ الالتباس إذ تعلّق الأمر بكتاب حَدَّدَ لنفسه مهمةَ قوض «الليبرالية الجديدة» وكشف زيفها. وما إدراجُ مساهمة ولي نصر في هذا العمل إلّا تعميقٌ للالتباس الحاصل. في حين تبدو الحجّة التي يقدّمها نصر والواردةُ في الفصل المخصّص له أكثر دقّةً من زعمه السّابق في متن مؤلّفه صحوة الشيعة الصادر سنة 2007 وأطروحَته القائمة على تفسير جذور الصّراع «السنّي - الشيعي» الدائر راهناً والمتأصلة في القرن السابع الميلادي، فإن التّحليلَ الوارد في الفصل لا يصطبغُ بالوضوح البتةَ على المستوى المفاهيمي بل يخلط بين مستويات عدّة من الظاهرة قيدَ الدّراسة. يعتقد نَصر في هذه المُجادلة أن دورَ الدّولة لم ينل حيزاً كبيراً من الاهتمام والتّناول بالدّرس في الأدبيات التي تتَمحور حول الطائفية إذ تمّ استبعاد هذا الدور بناءً على اعتبار الدّولة أساساً عنصراً سلبيّاً غيرَ ذي شأنٍ في الدّراسة حول الطائفية أو الإدراك بكونها هي ذاتها ضحيةَ الطائفيّة (ص 81). يبدُو هذا الادّعاءُ غريباً بالنّظر إلى تركيز جزء هائل من الأدبيات حول الصّراع الإثني والطائفية على دور الدّولة وعلى عملية بناء الدّولة - الأمّة التاريخية (عامل، 1986؛ Weiss, 2010; Makdisi, 2000). ولطالما أقَرَّت حتى الأدبيات المتعلقةُ بالسّياسات المقارنة بالدّور المركزي للدّولة في إذكاء الصراع العرقي أو الإثني وفي تخفيفه على حد السواء (انظر مثلاً الأدبيات حول مسألة التّوافقية). وعليه يتبيّن أن الادّعاء بأن ثمّةَ حلقة مفقودة في الدّراسة حول الطائفية لا يستند إلى أساس. يستنكر نَصر الأداتيّة (Instrumentalism) من خلال تحليله أن «النخب السّياسية» لم تكن الطرفَ الرئيسيَّ في إذكاء الطائفية بل كانت تلك مهمّة «الفاعلين الحكوميين». يُغَيِّبُ نَصر مجدّداً المنحَى المفهومي في التّمييز بين هاتين الفئتين المتداخلتين في العديد من الحالات إضافة إلى عدم توفيره الأدلّةَ الكافيةَ لإثبات هذا الادّعاء. ففي البلدان التي تتسمُ فيها مؤسساتُ الدولة وأجهزتُها بحالات الضّعف، تطلع النخبُ الطائفيةُ وحلفاؤُها هي نفسها بدور الطرف الحكومي الفاعل أو بممارسة نفوذها القويّ، وهو ما ينسجم مع العديد من التوضيحات ذات التوجّه الأداتي.

يمثّل الخلط بين المستوى الاجتماعي للثّقافة الدّينية (أو التديّن) وبين المستوى السّياسي للهويات الطائفية العقبةَ الثانيةَ في مـدَى المنظور التحليليّ المعتَمد في بعض فصول الكتاب. في حين يتيحُ فنار حـدّاد جـدالاً مُتبصّراً حول ماهية الطائفية ومقارنتها بنظرية العرق النّقدية وبالنّظريات العنصرية إلا أنّـه يشكّك في «السّلبية» التي اقترن بها مصطلح الطائفية مُبرزاً أهميةَ تمييز ما يطلق على تسميَته «الطائفية الحَميدة» (ص 104). إن كان حدّاد يشير إلى الطبيعة «الطيّبة» لثقافة دينية في محاولة المجادلة بأن التنوع الدّيني أو الطائفي على المستوى الاجـتـمـاعـي لا يـــؤول بـالـضـرورة إلى تباين أو نزاع، فإن ذلك يُعدّ يقيناً حجّة مَنْطقيّة داعمة. بيد أنّ حدّاد يشير إلى مسألة «الطائفية الحميدة» في فصل من

فصول الكتاب حيث يقارن فيه الطائفية بالعنصرية. لذا لسائلٍ أن يسأل كيف يمكن للطائفية أن تتسم بـ «الحميدة»؟ وعلى أي مستوى؟ إن تمّ إدراكها كونها عملية ممارسة للتمييز مثلها مثل العنصرية؟ تبدو هنا فكرة الخلط بين الطائفي والدّيني واضحةَ المعالم على المستوى التحليلي. لقد توصّل حدّاد إلى مقارنة الطائفية أو تسييس الهويّات الدّينية/الطائفية بمسألة العنصرية على نحو صائب، ولا يمكن اعتبار كلتا الظاهرتين إلا «سلبياً» نظراً إلى طبيعتهما التمييزية الكامنة في جوهرهما.

تكمن ثالث الثغرات التي تتخللُ بعض المناهج التي ساقها الكتاب، ولعلّها أكثر العقبات أهميةً، في مدى إستسهال إستخدام مصطلح «المجموعاتيّة» واعتماده - في استعارة لعبارة روجر بروبكر (Brubaker, 2004). ينطوي استخدام الطوائف في حد ذاتها بوصفها عناصر تحليل على إشكالية بارزة ويعدّ مثار خلاف بالغ في المستوى المفاهيمي والمنهجي. لنا في ذلك دلالة يؤثثها الفصل الذي يعرضه أسامة مقدسي والذي يتطرّق إلى هذه النقطة في إثارته لتساؤلات بشأن مدلول فئات مثال فئة «السنّة» أو «الشيعة» أو «المسيحية» (ص 24). ما الذي نَعنيه حين نشير إلى «السنّة» أو «الشّيعة»؟ هل القصدُ دولاً معيّنةً مثال السعوديّة وإيران؟ أم القصدُ أحزاباً سياسيّة معيّنةً؟ أم نعني قادةً سياسيين؟ هل نعني جيوشاً محدّدةً أو مجموعاتٍ عسكرية؟ يجعل هذا الخلط وهذه التبادلية في المستويات المختلفة للطائفية من الطائفة في حد ذاتها عنصر تحليل ضعيف. لا يحشد «السنّة» أو «الشّيعة» أو «المسيحيون» أو «الأكراد» ولا غيرهم من الطّوائف جماعات بأكملها، إذ غالباً ما تنطمسُ الحدودُ الفاصلةُ بين هذه الجماعات وتكونُ خيوطُها غائمةً غيرَ واضحةٍ في أغلب الأحيان. تتعيّن إذاً ضرورة الخوض في اعتماد وحدات تحليل واضحة المعالم وسليمةٍ عند تناول مسألة الطائفية في الشرق الأوسط بالبحث والدّراسة، وحدات تتخطّى مستوى الخلط بين المجموعات الاجتماعية وبين الجهات الفاعلة على أساس طائفي. لذلك، أعتقد أن دراسة الأحزاب/المجموعات السّياسيّة المحليّة بوصفها عناصر تحليل - وهو ما ينتهجه الكتاب في العديد من دراسات الحالات - تقدّم توضيحاً نيّراً وأكثر دقة من مسألة الخلط بين هذه الجهات الفاعلة وبين الجماعات بشكل أعمّ. سيسهم ذلك في التّقليل من مسرى عملية ترميز التحيّز في فهم الصراع في «الشرق الأوسط». نَعني هنا ليست كلُّ الصراعات ذاتَ دوافع طائفيةٍ ولا تتحرّكُ الجهاتُ الفاعلةُ كلُّها بدوافع الضّغينة الطائفية. لذلك، ستُعدُّ محاولة وصم أيّ نزاع أو أيّ عمليات عنف بـ «الطائفية» مثارَ خلطٍ وغموضٍ أكثرَ منه إفادة في حالات عديدة. وسيؤثر مثل هذا الفهم للصّراع الذي يتجاوز ترميز التحيّز عميقاً في تنفيذ الوصفات السّياسية ذات الصّلة بالمنطقة. وهكذا تُبرزُ فصولُ الكتاب الثرية التي تؤثثُ بحثَ صلّوخ الجغرافيا السّياسية وتقترحُ مبدأ اللامركزية وتقاسم السلطة والأخذ بالتّوافقية كحلٍّ وحيد لفضّ النزاعات الطائفية (ص 32).



لكن يمكن أن يفصحَ التحليل الذي يتخطّى تناول «الطوائف» بوصفها عناصر تحليل عن العجز (أو ربما عن الإضـرار) الذي قد تُفرزُه الحلول التّوافقية التي تفترض أن القادة الإثنيين أو الطائفيين ممثّلون لـ «المجتمعات» ويمتلكون القدرة على التخفيف من الصراع.

- 5 -

في النهاية يعرض خاتمُ الفصول مُلَخَّصاً للحُجَج والنّتائج الرّئيسية في معرض الكتاب كما يقترح وضع بعض السياسات من أجل «نزع صفة الطائفية». ورغم محاولة الفصل الاستفادةَ من فصول الكتاب للتوصّل إلى بناء مقترحات حول سُبل المُضي قُدماً، إلا أنّه يشيدُ بطريقة غريبةٍ و«يُبالغُ في الإطراء» على عمل الأمم المتّحدة في المنطقة، علاوةً على عَقده للمقارنات وعَرضه للدّروس المستفادة من بلدان لا تنطوي ضرورةً على «أفضل الممارسات» أو على «التّجارب النّاجحة». أعتقد أن جوهر المشكلة الكامن في ما خلُص إليه هذا الفصل الأخير، وكما تمّت الإشارة إليه آنفاً، أخذُه بمفهوم المجموعة كأمر مسلّم به وافتراضُه الحاجةَ إلى تخفيف منسوب هذا الصراع الدّائر في ما بين «المجموعات» - يعني المجموعات الطائفية - في حدّ ذاتها. ورغم الإشارة إلى ذلك بشكل عابر، فقد فشل الحوارُ بين المجموعات والمقاربات المتعلّقة ببناء السّلام المماثلة عموماً في التخفيف من حدّة ما يطلق عليه من نزاعات إثبات الهوية. عادةً ما تتراجع أكثر فأكثر ظاهرةُ الطائفية أو التعبئةُ العرقيةُ/الإثنيةُ في البلدان التي تتمُّ فيها معالجة التّفاوت الاقتصادي وتثبيتُ الرّفاه الاجتماعي بفضل تدخُّل الحكومات لتقييد نفوذ المحسوبية والرعاية القائمة على المذهبية. ومع ذلك كان من الممكن تحليلُ هذه النتيجة المستخلصَة المهمّة ودراستُها على نحو أفضل لتوفير المزيد من الحلول النظرية والعملية المتينة لمشكلة التّطييف في منطقة الشرق الأوسط.

- 6 -

ختاماً، يمثّل هذا الكتّاب واحداً من أهمّ الإضافات إلى الأدبيات الحديثة في موضوعات الطائفية. إذ يلمُّ فسيفساءَ من الفصول التي تستحثّ التّفكير وتَقدح زنادَ الفكر، كما تُتيح الغوص في دراسات الحالات الثرية المعروضة بين ثناياه، والتي ترقى بفهمنا لظاهرةٍ تتّسم بالصّعوبة والتّعقيد. يدعو الكتاب إلى النّقاش والتأمُّل ويُؤسّسُ لبعض السُبل الجديدة في التّفكير في مسألة الطائفية في منطقة الشرق الأوسـط وفهمها؛ وهذا يُكسبُه جـدارةً وضرورة حتمية بالقراءة من جميع العلماء والطلبة الدّارسين لمنطقة الشرق الأوسط وخارجها، لما يقدّمه ويثيره من جدلٍ ولما تقترحه الإسهامات البحثية المختلفة المتضمّنة من نهج بحثي جديد يُعتمدُ في دراسة سياسة إثبات الهوية في «الشرق الأوسط»، وذلك بالتّأكيد من منظور أكثر دقة ونقدية.



المراجع

مهدي عامل (1986). في دولة الطائفية. بيروت: دار الفارابي.

Bayat, Asef (2013). Life as Politics: How Ordinary People Change the Middle East. Standard, CA: Stanford University Press.

Brubaker, Rogers. (2004). Ethnicity without Groups. Cambridge, MA: Harvard University Press.

Makdisi, Ussama (2000). The Culture of Sectarianism: Community, History, and Violence in Nineteenth-century Ottoman Lebanon. Berkeley, CA: University of California Press.

Nasr, Vali (2007). The Shia Revival: How Conflicts within Islam Will Shape the Future. London: W. W Norton and Company.

Weiss, Max (2010). In The Shadow of Sectarianism: Law, Shi'ism, and the Making of Modern Lebanon. Cambridge, MA: Harvard University Press.


المنهل
ALMANHAL